# «أخبار الخليج» تنشر الإطار العام لمراجعة أداء رياض الأطفال

## يشمل مجالات نمو الأطفال وتقدمهم وتطبيق التعلم الذي يبادر به الطفل وتقييم فاعلية إدارة الروضات

كتبت: ياسمين العقيدات

تلتزم هيئة جودة التعليم والتدريب برفع جودة التعليم في جميع أنحاء مملكة البحرين عبر إطار مراجعة جودة التعليم المقدم لجميع الأعمار ويتم اعداد هذا الإطار من قبل الهيئة لدعم مراجعة رياض الأطفال ويحدد هذا الإطار متطلبات التقييم المستخدمة لمراجعة أداء رياض الأطفال في مملكة البحرين عبر ركائز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بوصفها أساسًا لإطار المراجعة التي تشتمل على مركزية اللعب والنمو الشامل والمتكامل وبيئة شاملة وحاضنة، حيث نشرت الهيئة دليل مراجعة أداء رياض الأطفال لعام ٢٠٢٥م الذي يحدد الإطار العام للمراجعة متطلبات التقييم التي يجب استخدامها في مراجعة أداء جميع رياض الأطفال في مملكة البحرين، بناءً على المجالات الرئيسة والمعايير التي سيقوم المراجعون بتقييمها للوصول إلى التوصيات التي تهدف إلى تحسين جودة خبرات الأطفال في الروضة.

### مجالات ومعايير إطار المراجعة

وأشار الدليل الى انه يتم تنظيم إطار مراجعة أداء رياض الأطفال متطلبات التقييم بناءً على المعايير المستخدمة في مراجعة جودة أداء رياض الأطفال في مملكة البحرين كما يحدد أبرز جوانب القوة، والجوانب التي تحتاج إلى تطوير لإصدار التوصيات التي تهدف إلى تحسين جودة تجارب وخبرات الأطفال في الروضة.

كما يتم تنظيم إطار المراجعة على المجالات التي تمثل جوانب العمل الأساسية لرياض الأطفال والمعايير التي تُعنى بتفصيل نقاط التركيز في كل مجال والتي يبنى عليها تقييمه والمؤشرات التي توضح العناصر الأساسية التي تركز عليها المعايير، كما يتكون إطار مراجعة رياض الاطفال من ثالثة مجالات رئيسية وهي مجال نمو الأطفال وتطورهم والتي تتكون من نمو الأطفال الاجتماعي والعاطفي، ونمو الأطفال البدني، وتلبية الاحتياجات الخاصة، وهذا ينطبق في حال وجود أطفال ذوي احتياجات خاصة اما المجال الثاني هو التعلم الذي يبادر به الطفل ويتكون من مجالات التعلم وخبرات المنهج، اما المجال الثالث هو القيادة والإدارة ويتكون من فعالية القيادة ودمج العائلة والمجتمع.

### نمو الأطفال وتقدمهم

وبين الدليل المنشور أن مجال نمو الأطفال وتقدمهم يركز على التجارب والخبرات المقدمة للأطفال في داخل الفصول وخارجها، والتي تم إعدادها وتصميمها بناءً على المعرفة الدقيقة والمتعمقة بنمو الأطفال خلال مرحلة الطفولة المبكرة، ويتضمن تقييمًا شاملا لنمو الأطفال الاجتماعي، والعاطفي، والبدني فضلًا عن تلبية الاحتياجات المتنوعة للأطفال في حين يتم تعريف كل مؤشر من مؤشرات نمو الأطفال بوضوح في هذا المجال، إلا أنها مترابطة ويتم تنميتها وتقييمها بشكل متكامل وإن إعطاء الأولوية هذه المعايير يمكن التربويين والشركاء من خلق بيئة داعمة وشاملة، تعزز النمو المتكامل والرعاية لجميع الأطفال.

ويتم مراجعة نمو الأطفال وتطورهم بناءً على جودة معيار نمو الأطفال الاجتماعي والعاطفي والتي تتكون من مؤشرات المهارات الاجتماعية والسلوك والرعاية ومهارات التواصل، ومعيار نمو الأطفال البدني والتي تتكون من مؤشرات المهارات الحركية والصحة والرعاية الشخصية، اما المعيار الأخير وهو تلبية الاحتياجات الخاصة التي تتكون من مؤشر الدعم الشخصي الخاص «وهذا ينطبق في حال وجود أطفال ذوي احتياجات خاصة».

كما يتم استنباط الأدلة الخاصة في مجال نمو الأطفال وتقدمهم من تقييم مدى فاعلية العمليات والإجراءات المتخذة من تحليل الوثائق والإجراءات مثل الوثائق والسجلات المتعلقة بتحديد القدرات والاحتياجات المختلفة وتلبيتها، وملاحظة وتقييم مشاركات الأطفال وتفاعلهم ويشمل ذلك مشاركتهم في مواقف التعلم والأنشطة المختلفة، الداخلية والخارجية، والتفاعل المباشر أثناء اللعب والمحادثات، وتحليل المقابلات والاستطلاعات ويشمل المقابلات والاستبيانات مع العاملين في الروضة والشركاء، ومراجعة عينة من إنجازات الأطفال ويشمل الإنجازات الفردية والجماعية، مثل ملفات التقدم والعينات الفنية.

### التعليم الذي يبادر به الطفل

يُقيم هذا المجال في الدليل المنشور على مدى دعم الروضة وتعزيزها لنمو الأطفال المعرفي من خلال تطبيق التعلم الذي يبادر به الطفل، حيث يأخذ الأطفال زمام المبادرة وقيادة خبراتهم التعليمية بأنفسهم، كما يعزز توفير بيئة تشجع الأطفال على الاستكشاف، والإبداع والاستقلالية وهو ما يتيح لهم التعلم وإحراز التقدم من خلال إثراء خبرات المنهج، وضمان مشاركتهم بنشاط، ودعمهم بشكل جيد خلال رحلتهم التعليمية.

كما تتم مراجعة مجال «التعلم الذي يبادر به الطفل» بناءً على جودة المعايير من مجالات التعلم والتي تتكون من مؤشر الخبرات الملائمة للمرحلة العمرية ومؤشر إدارة بيئة التعلم، اما المعيار الثاني «خبرات المنهج» التي تتكون من مؤشر اكتساب المهارات ومؤشر متابعة التقدم.

اما بخصوص استنباط الأدلة الخاصة بهذا للمجال فيتم عبر تقييم مدى فاعلية الخبرات والإنجازات على ملاحظة خبرات التعلم من تقييم فعالية لعب الأطفال وتجاربهم وأنشطتهم، وتقييم مدى توافقها مع مبادئ تعليم الطفولة المبكرة وتلبية الاحتياجات التنموية للأطفال، والملاحظة المباشرة والتفاعل عبر ملاحظة الأطفال أثناء أنشطة التعلم القائمة على اللعب والتحدث معهم لتقييم فهمهم وتقدمهم، وتحليل المقابلات والاستطلاعات عبر تحليل المقابلات مع العاملين في الروضة والشركاء، وجمع المعلومات من الاستبيانات، وتقييم خطط التعلم عبر تحليل خطط التعلم ومنهجيات الروضة، وملاحظة فعالية ومرونة تنفيذها، وتقييم إنجازات الأطفال عبر مراجعة عينات من أعمال الأطفال وإنجازاتهم، مثل ملفات التقدم والأعمال الفنية والعينات الإبداعية الأخرى.

### القيادة والإدارة

وشرح الدليل المنشور في هيئة جودة التعليم والتدريب بأنه يتم تقييم الفاعلية العامة للقيادة والإدارة في الروضة ويركز على فاعلية القيادة في أداء الأعمال برؤية واضحة، والتخطيط على أساس الأولويات المحددة، وإدارة الموارد والتعاون مع الشركاء والمجتمع لتوفير بيئة تعليمية داعمة، وإثراء تعلم الأطفال وخبراتهم، حيث يتم مراجعة مجال القيادة والإدارة بناءً على معيار فعالية القيادة لمؤشر التخطيط للتطوير ومؤشر إدارة الموارد، اما المعيار الثاني ركز على مشاركة العائلة والمجتمع لمؤشر الشراكة المجتمعية.

وأشار الدليل الى أنه يتم استنباط الأدلة الخاصة بهذا الجال من تقييم مدى فاعلية العمليات والإجراءات المتخذة، عبر تقييم وعي القيادة من تقييم فهم القيادة لآليات التقييم الذاتي وفعاليتها في تحديد الوضع الحالي والأولويات، وكذلك وعي القيادة باحتياجات تدريب العاملين في الروضة وتوفير برامج تدريبية فعالة، ووضع آليات متابعة الأداء، لضمان الأثر الإيجابي، وتحليل الخطط عبر تحليل خطط عمل الروضة لتقييم شموليتها ودقتها في عكس أولويات التحسين، وتقييم فعالية آليات متابعة الأداء، وتقييم الموارد عبر التأكد من توافر وملاءمة وفعالية الموارد المادية والبشرية، والمقابلات وتحليل الوثائق عبر تحليل المقابلات والاستبيانات مع العاملين في الروضة والشركاء، ومراجعة الوثائق المتعلقة بالأداء.

### إرشادات المراجعة

وأشار دليل مراجعة أداء رياض الأطفال لعام ٢٠٢٥م الى أن عملية المراجعة تساعد على تحسين أداء رياض الأطفال وتطويره نظرًا الى المعايير الواضحة المستخدمة في مراجعتها.

ويدعم ذلك المناقشة المهنية مع الروضة حول أعمالها وتقييمها الذاتي ويقدم تقرير المراجعة للروضة بناءً على نتائج عملية المراجعة، وهو يتضمن جوانب القوة في الروضة، والتوصيات لتحسين أدائها العام. الروضة منوطة بمهام التطوير والتحسين، وكذلك كل المعنيين الذين يقدمون لها الدعم المستمر.

اما بخصوص منهجية المراجعة، بين الدليل على ان التقييم الذاتي الذي تجريه الروضة بصورة مستمرة ومنتظمة يعد أمرًا بالغ الأهمية لتحسين أدائها وتطويره ويعد هذا المبدأ أساسيًا في منهجية عملية المراجعة، كما يقوم المراجعون بتقييم جودة ما يتم تقديمه في الروضة، من خلال الملاحظة المباشرة لتفاعل الأطفال ومشاركتهم في أنشطة التعلم المختلفة، داخل الفصول وخارجها، كما يتحدثون بشكل مباشر مع الأطفال، ويلاحظون تفاعل العاملين في الروضة في سيناريوهات مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم المراجعون بفحص ملفات تقدم الأطفال والأعمال الأخرى، وتحليل البيانات المتوافرة في مستندات الروضة، وإجراء المقابلات أو مسوحات استطلاع الآراء مع كافة الشركاء من أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية، وأولياء الأمور.

واستنادًا إلى الأدلة الي تم جمعها أثناء عملية الراجعة، يقوم المراجعون بإصدار التوصيات العامة فيما يتعلق بجودة ما يتم تقديمه في الروضة، وتعد التغذية الراجعة لقيادة الروضة جزءًا لا يتجزأ من عملية الراجعة لضمان فهم منتسبيها وكيفية التوصل إلى إعداد تقرير المراجعة.

### مراحل وإجراءات المراجعة

وبين الدليل على خضوع عملية المراجعة في كافة مراحلها المختلفة لإجراءات تضمن جودتها الى ثلاث مراحل إجراءات ما قبل المراجعة، وإجراءات اثناء المراجعة، وإجراءات ما بعد المراجعة.

كما تمثل قواعد السلوك الخاصة بمراجعي رياض الأطفال أعلى مستويات المهنية التي من خلالها يتم ضمان إجراءات المراجعات بنزاهة وحياد واحترام جميع الأطراف وذلك عبر المساءلة والحس المهني والاحتراف والنزاهة والاحترام والتميز.

اما بخصوص تعطيل عدم استكمال عملية المراجعة لأي ظروف استثنائية مثل الكوارث الطبيعية أو الأوبئة فسيتم تقييم الحالة وفقًا لسياسات وإجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب.

# خدمات الشورى تؤكد أهمية تنمية علاقات التعاون البرلماني المشترك بين البحرين وألمانيا لتعزيز الخبرات التشريعية

أكدت لجنة الخدمات بمجلس الشورى برئاسة الدكتورة جميلة محمد رضا السلمان أهمية تنمية العلاقات البرلمانية بين مملكة البحرين وجمهورية ألمانيا الاتحادية، بما يعزز الدبلوماسية البرلمانية ويخدم المصالح المشتركة بين البلدين الصديقين، من خلال تبادل الخبرات والتجارب المُثلى في مجال العمل التشريعي، مشيدة بالتنسيق الثنائي المستمر في مختلف المجالات وخصوصًا في مجال العمل البرلماني.

جاء ذلك خلال استقبال لجنة الخدمات أمس (الأربعاء) الدكتورة أنجا رينالتر عضو البرلمان الألماني والوفد المرافق لها، وذلك بحضور كليمنس اوغسطينوس هاخ، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى مملكة البحرين.

وخلال اللقاء، أكدت رئيس لجنة الخدمات ضرورة تبادل الزيارات البرلمانية بين مملكة البحرين وجمهورية ألمانيا، مشيرةً إلى أن هذه الزيارات تنعكس بشكل كبير على تطوير منظومة التشريعات وتعزيز مساعي الدبلوماسية البرلمانية في مملكة البحرين، وتسهم في التعرف على أفضل الممارسات الديمقراطية وتبادل الخبرات البرلمانية بين البلدين، مبينة أن الزيارات المتبادلة للبرلمانيين تتيح فرصة للاطلاع على التجارب البرلمانية المتقدمة، مما يسهم في رفع مستوى الأداء التشريعي في المملكة، ويُسهم في تطوير القوانين التي تتواكب مع المتغيرات العالمية.

وأشار أعضاء لجنة الخدمات إلى ضرورة استمرار التعاون البرلماني بين البحرين وألمانيا، من خلال توقيع الاتفاقيات الثنائية في مختلف المجالات مثل التعاون الجمركي والاقتصادي والأمني والنقل الجوي، وكذلك من خلال تكثيف البرامج المشتركة وتبادل الخبرات، بما يسهم في تعزيز الديمقراطية، ويُسهم في تحسين بيئة التشريعات وتطوير السياسات العامة في كلا البلدين.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدة محاور متعلقة بالتعليم والصحة، والعديد من القضايا المتعلقة بهذه المجالات والمشتركة بين البلدين الصديقين، كما ناقشت اللجنة برنامج المنح البرلمانية الدولية للدول العربية المقدم من البرلمان الألماني.

من جانبها أعربت الدكتورة أنجا رينالتر عضو البرلمان الألماني عن تقديرها العميق للعملية الديمقراطية في مملكة البحرين، مشيدةً بالخطوات التي قطعتها المملكة في تعزيز العمل التشريعي والمشاركة السياسية، مؤكدة حرص البرلمان الألماني على تعزيز العلاقات البرلمانية مع البحرين وتطوير التعاون والتنسيق بين البرلمانيين في البلدين الصديقين، لبناء شراكة استراتيجية في مجال التشريع، تسهم في تعزيز التفاهم المتبادل ودعم قيم الديمقراطية.

# اقتراح نيابي بتشكيل «فريق البحرين» لمعالجة مشكلة البطالة وزيادة فرص العمل

كتب وليد دياب:

تقدم عدد من النواب باقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة بتشكيل فريق البحرين متعدد الجهات لمعالجة مشكلة البطالة وتعزيز التنسيق الفعال لزيادة فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي، على أن يضم هذا الفريق ممثلين من القطاعين العام والخاص، وأن يكون هذا الفريق نموذجا مشابها للجنة الوطنية التي أنشئت لمواجهة تحديات كورونا.

وأشارت المذكرة الإيضاحية للمقترح برغبة إلى أن ظاهرة «العاطلون عن العمل» تعد من أبرز القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه مملكة البحرين حيث تشير إلى الأفراد الذين يسعون إلى الحصول على وظائف ولكنهم يواجهون صعوبة في العثور عليها، وأن معدلات البطالة المرتفعة التي تتجاوز المعدل الطبيعي تعكس الحاجة الملحة لتبني استراتيجيات فعالة لمعالجة هذه المسألة.

وأوضح مقدمو المقترح برغبة أنه رغم الجهود المبذولة لجلب الاستثمارات، لا يزال السوق يعاني من ضعف في خلق فرص العمل مما يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين، داعين إلى ضرورة تعزيز خلق الوظائف من خلال جذب المزيد من الاستثمارات، على أن يتم العمل على خلق ما يصل إلى ١١ ألف وظيفة سنويا لاستيعاب العاطلين الجدد، مع زيادة نسبة توظيف البحرينيين في الشركات الكبرى التي تملك الحكومة حصصا كبيرة فيها.

كما أكدوا ضرورة تأهيل المواطنين لتلبية احتياجات سوق العمل مما يجعلهم أكثر جذبا لأصحاب العمل، مع تقديم الدعم للمستثمرين المبتدئين والمشاريع الصغيرة لتعزيز ريادة الأعمال.

### أكدت توظيف ١٣٣٨ بحرينيا خلال ٢٠٢٣-٢٠٢٤

## «ممتلكات»: الكفاءات الوطنية لها الأولوية في عملية التوظيف

أكّدت شركة ممتلكات البحرين القابضة «ممتلكات» أنّها تعتمد وجميع الشركات المنضوية في محفظتها المحلية على معايير وإجراءات منظّمة في عمليات التوظيف، بهدف استقطاب أفضل الكفاءات والخبرات لشغل الوظيفة، مع منح الأولوية في عملية التوظيف للكفاءات الوطنية.

وأوضحت الشركة في ردها على السؤال المقدّم من السيّدة زينب عبدالأمير خليل، عضو مجلس النوّاب، أنّ الفترة ما بين عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ شهدت توظيف ١,٣٣٨ بحرينيًا، في مختلف شركات ممتلكات، ومن أبرزها ممتلكات البحرين القابضة، وألمنيوم البحرين، ومجموعة طيران الخليج، وشركة طيران الخليج، وشركة مطار البحرين، وشركة صلة الخليج، وحلبة البحرين الدولية، وشركة أري للابتكار، وشركة دانات، وشركة إدامة، وشركة البحرين لمطاحن الدقيق.

وأشارت الشركة إلى مواصلة التزامها بخلق الفرص النوعية للمواطنين واستقطاب الكفاءات الوطنية للانضمام إلى فرق عملها، عبر تطوير وتمكين المواهب البحرينية، والتنسيق مع وزارة العمل والجامعات الوطنية لطرح احتياجاتها في سوق العمل، وذلك إيماناً من الشركة بجعل الموظّف البحريني الخيار الأول والأمثل للتوظيف.